

دراسة لأثر تقييم المنشآت الاقتصادية  
على تنامي أعمال المنشآت الصغيرة والمتوسطة والاقتصاد السعودي  
مع التركيز على كيف لمشاريع الأعمال الريادية ان تحفز معدلات التوظيف

اعداد: نواف صالح الثنيان

## ملخص تنفيذي

لمناقشة أثر تقييم المنشآت الاقتصادية على تنامي المنشآت الصغيرة والمتوسطة والاقتصاد السعودي، سيتطرق الباحث لتعريف كلا من تقييم المنشآت الاقتصادية وتعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة. بعد ذلك سيوضح الباحث دور المنشآت الاقتصادية في بناء اقتصادات الدول، وكيف يمكن ان تساعد عملية تقييم المنشآت الصغير والمتوسطة على تحقيق النمو للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. بعد ذلك سيتطرق الباحث بشي من التفصيل لكيف يمكن لمشاريع الاعمال الريادية ان تحفز معدلات التوظيف، ومن ثم عرض أساليب التقييم القابلة للتطبيق على المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

### اولا: تعريف تقييم المنشآت الاقتصادية:

يقصد بعملية تقييم المنشآت الاقتصادية الوصول لقيمة المنشأة الاقتصادية وذلك بناً على غرض معين في لحظة زمنية معينة، من خلال تطبيق أساليب التقييم الملائمة للمنشأة محل التقييم والالتزام بمعايير التقييم المتعارف عليها، مع الاخذ في الاعتبار العوامل الاقتصادية المحيطة. يستخدم تقييم المنشآت الاقتصادية في عمليات الطرح الاولي للشركات، خطط توزيع الأسهم للموظفين، النزاعات الضريبية، حالات الانفصال بين الأزواج، والدعاوى والمطالبات القضائية. كما يستخدم تقييم المنشآت الاقتصادية في للوصول إلى القيمة الاستراتيجية لعمليات بيع او شراء المنشآت الاقتصادية، او كقيمة استراتيجية للمنشأة في حالة وجود تغيير في هيكل ملكية المنشأة، كذلك في عمليات الاندماج والاستحواذ، او دعم القروض المضمونة ونشاط المعاملات التجارية.

### ثانياً: تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة:

صنفت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى ثلاث أنواع، وهي المنشآت المتناهية الصغر، المنشآت الصغيرة، والمنشآت المتوسطة. فتعتبر المنشآت المتناهية الصغر هي التي تضم عمالة من ١-٥ أو بمبيعات لا تزيد عن ٣ ملايين ريال والمنشآت الصغيرة هي التي تضم عمالة من "٦ إلى ٤٩" أو مبيعات تتجاوز ثلاثة ملايين وأقل من ٥٠ مليون؛ أما المنشآت المتوسطة فهي التي تضم عمالة من "٥٠ إلى ٢٤٩" أو مبيعات تتراوح ما بين ٥٠ مليون و٢٠٠ مليون. كما ان هناك العديد من المعايير التي يمكن الاستناد اليها عند تعريف هذا النوع من المنشآت ومنها معايير كمية "رقمية" ومعايير نوعية.

تعتمد المعايير الكمية "الرقمية" على وضع حدود رقمية لمؤشرات متعارف عليها، وعادة ما يتم استخدام معيار رأس المال المستثمر، ومعيار الرقم السنوي للأعمال "المبيعات". فبنياً على معيار رأس المال المستثمر (رأس المال العامل وحقوق الملكية)، يصنف البنك الدولي المنشآت الصغيرة بان اصولها اقل من ٢٥٠,٠٠٠ دولار. كذلك حدد معيار الرقم السنوي للأعمال ان المشاريع التي تحقق مبيعات اقل من ١٠٠,٠٠٠ دولار فتصنف على انها منشآت صغيرة.

في حين تعتمد المعايير نوعية على عناصر نوعية ذات علاقة بمتغيرات غير رقمية يستدل منها على حجم الاعمال، فيذكر على سبيل المثال معيار التنظيم ومعايير التقنية المستخدمة.

يعتبر معيار التنظيم ان المنشأة تعتبر صغيرة إذا كانت تتميز بخاصيتين من الخصائص التالية:

- الجمع بين الملكية والادارة.
- عدد قليل للشركاء أصحاب رأس المال.
- تركيز النشاط في سلعة واحدة او خدمة محدودة.
- نطاق منتجاتها او مبيعاتها محدود ولا تستطيع تلبية الطلبات الكبيرة في زمن وجيز.

ويحدد معيار التقنية المستخدمة المنشآت الصغيرة بانها تلك التي تستخدم اساليب انتاج بسيطة او كثيفة العمالة ولا تستخدم تقنيات وأساليب متطورة في العملية الانتاجية. كما اعتبرت المعايير الدولية للتقارير المالي ان المنشآت الصغيرة والمتوسطة هي التي لا تخضع للمسالة العامة وليس لها صلاحية سحب أموال من العامة.

### ثالثاً: دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في بناء اقتصاديات الدول:

تقوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة بدور محوري في تفعيل الأنشطة التنموية، كما يمكن لها ان تكون محرك أساسي يعتمد عليه لتحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز مستويات الناتج المحلي وتحقق قيمة مضافة للاقتصاد. ان المنشآت الصغيرة والمتوسطة تمثل العمود الفقري للقطاع الخاص، حيث تشكل في المتوسط نحو (٩٥ %) من مجموع عدد منشآت القطاع الاقتصادي في العالم.

وتبرز أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المتوازنة من خلال قدرتها على توليد فرص عمل، وبالتالي قدرتها على امتصاص العمالة والتخفيف من حدة البطالة. ففي اليابان تستوعب هذه المنشآت (٨٤,٤ %) من مجموع العمالة الصناعية، وفي الدول العربية تستوعب هذه المنشآت (٥٧,١ %) من مجموع العمالة الصناعية، وفي دول الاتحاد الأوروبي تستوعب هذه المنشآت (٧٩ %) من مجموع أعدادها، حيث تستقطب (٦٩ %) من القوى العاملة ما يؤدي إلى الإسهام في دفع عجلة التطور الاقتصادي والاجتماعي والإبداعي وتكوين منظومة متكاملة مع المنشآت الصناعية الكبيرة في مجالات الإنتاج والتسويق.

كما أن لها دوراً بارزاً في الإسهام في تحقيق التكامل الاقتصادي مع الصناعات الكبرى حيث تمد الأسواق المحلية بما تحتاج إليه من السلع والخدمات وكذلك إمداد الصناعات الكبيرة بما تحتاج إليه من مكونات والأجزاء التي تحتاج إليها في إنتاجها وتقوم بدور المغذي لها. ففي اليابان توفر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة (٧٢ %) من احتياجات صناعات الآلات والمعدات، و(٧٩ %) من احتياجات صناعة الأجهزة الكهربائية. كما تتعامل شركة جنرال موتورز مع أكثر من ٣٠,٠٠٠ مورد من الصناعات الصغيرة، وتتعامل شركة رينو الفرنسية مع أكثر من ٥٠,٠٠٠ مورد. وتعتمد شركة ميتسوبيشي على ٢٠,٠٠٠ من الصناعات الصغيرة المغذية لها. ويعد التعامل بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمنشآت الكبرى أحد أهم المعايير التي تستخدم من قبل الاقتصاديين في قياس التقدم الاقتصادي .

كما تسهم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في زيادة حجم وقيمة الصادرات الصناعية، فتمثل صادرات المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة نحو (٦٦ %) من مجموع الصادرات الصناعية، وتبلغ في إيطاليا (٤٧ %)، ووصلت في اليابان إلى (٣٠ %)، وفي فرنسا بلغت (٢٧ %)، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فبلغت نسبة صادرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة (٣٠ %) من مجموع الصادرات الأمريكية .

كما تقوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمساعدة في حل المشاكل الاقتصادية وأهمها حل مشكلة الاختلال بين الادخار والاستثمار وذلك في الدول النامية والتي تعاني من تلك المشكلة، وذلك نظراً لانخفاض حجم التمويل اللازم لإقامتها مقارنة بالمنشآت الكبيرة، حيث يمكن إنشاء هذه المشروعات بالمدخرات المالية القليلة، كما تساعد في معالجة العجز في ميزان المدفوعات من خلال تصنيع السلع المحلية بدلاً من الاستيراد، وتصدير السلع الصناعية المنتجة من قبلها.

من المهم ان نفهم ان المنشآت الصغيرة والمتوسطة لها القدرة على تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية داخل الدول وذلك بسبب الانتشار الجغرافي في المناطق الصناعية والريفية، والمرونة في التوطن والتنقل بين الأقاليم المختلفة ما يسهم في تكوين مجتمعات إنتاجية في المناطق النائية، وذلك للحد من الهجرة إلى المدن الكبرى والمحافظة على البيئة بالتخفيف من مشكلات التلوث.

هذه المنشآت تساعد على زيادة الدخل الوطني في مده قصيرة نسبياً، لأن إنشائها يتطلب مدة قصيرة إذا تمت مقارنتها بالمنشآت الكبيرة، فهي تدخل في دورة الإنتاج بشكل أسرع، وتوفر سلعاً وخدمات للاستهلاك النهائي والوسيط، ما ينعكس إيجابياً على مستوى الدخل الوطني. كما ان لها القدرة على الابتكار والتجديد واستيعاب التكنولوجيا المتطورة من أجل

تحقق فعالية الاستثمار فيها من خلال استجابتها للتغير مع هذه المستجدات بطريقة سهلة وأقل تكلفة ومواكبة التقدم التقني لتطوير أدائها العام.

#### **رابعاً: أثر التقييم المهني على تنامي اعمال المنشآت الصغيرة والمتوسطة والاقتصاد السعودي:**

تمثل عملية التقييم منفعة كبيرة للمنشآت الاقتصادية والأسواق المالية حيث تساعد المستثمر وأصحاب رؤوس الأموال على تحديد الجدوى الاقتصادية من الاستثمار في مشروع او شركة معينة عن طريق مقارنة السعر الفعلي في السوق مع القيمة التقديرية، وبالتالي فإن عملية التقييم تساعد على زيادة معدلات الاستثمار وزيادة حركة التدفقات النقدية ورؤوس الأموال الى الشركات الأكثر إنتاجية وربحية مما يساعد على زيادة معدلات الاستثمار وزيادة في فرص العمل والتي في المقابل تؤدي الى خفض معدلات البطالة وزيادة معدل النمو الاقتصادي بشكل عام.

أن عمليات تقييم المنشآت الاقتصادية قد تساعدنا في تجنب المشاكل والأزمات المالية التي قد تحدث نتيجة للتقييم الوهمية للمنشآت الاقتصادية وتضخم أسعار الأسهم والتي لا تعكس الواقع الاقتصادي للشركة وذلك عن طريق وجود معايير موحدة لعمليات التقييم والتي تعتمد على رفع كفاءة المقيمين ونشر ثقافة التقييم وزيادة الوعي بين المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال.

تعتمد المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم خلال مراحل تطورها على حصولها على التمويل المناسب من اجل استمرارية المنشأة، ومما لا شك فيه أن حجم التمويل يعتمد بدرجة كبيرة على نتائج عملية التقييم والتي قد تساعد أصحاب هذه المنشآت في جذب رؤوس الأموال وضخها في المنشأة والتي تساعد على زيادة حجم المنشأة والحصول على عوائد تنافسية على حقوق أصحاب رؤوس الأموال.

#### **خامساً: كيف يمكن لمشاريع الاعمال الريادية ان تحفز معدلات التوظيف:**

يمكن ان تقوم مشاريع الاعمال الريادية بدور جوهري في تحفيز معدلات التوظيف. ولكن لي تتمكن من ذلك فلا بد من وجود البنية التحتية التي تساعد على الابداع والابتكار، كوجود الأنظمة التي تحكم العلاقة بين جميع الأطراف العاملين، وتحقيق المصلحة العامة، وأيضاً وجود حلول التمويل الفعالة والذكية التي تساعد رواد الاعمال على الابداع والابتكار. فإذا وجدت البنية التحتية القوية القدرة على تمكين رواد الاعمال من ممارسة انشطتهم بكل سهولة، فستتمكن المشاريع الريادية المبتدئة من تحفيز معدلات. كذلك ستشجع هذه البنية الافراد على الابداع والابتكار واختراع منتجات تلبي رغبات المحتاجين المتجددة.

وتجدر الأهمية إلى معظم الأجهزة الحكيمة في المملكة تعمل بكافة مواردها بشكل فعال لإحداث هذه البنية، فرؤية المملكة ٢٠٣٠ تعمل على إعادة تحويل شكل الاقتصاد السعودي من اقتصاد يعتمد على النفط إلى اقتصاد حيوي متعدد المصادر. وبالتالي ففي المستقبل القريب جداً، سيكون هناك طلب متزايد على احتياجات متجددة في الغالب لن يتم تلبيتها الا من قبل المشاريع الريادية.

#### **سادساً: أساليب التقييم القابلة للتطبيق على المنشآت الصغيرة والمتوسطة:**

تعتمد عملية التقييم على استخدام أسلوب او أكثر من أجل الوصول الى قيمة معينة، حيث تستند جميع أساليب التقييم على المبادئ الاقتصادية للتوازن السعري، المنافع الاقتصادية المتوقعة. حيث يوصى باستخدام أسلوب أو أكثر من أساليب التقييم وخاصة في الحالات التي يصعب فيها الحصول على بيانات كافية.

## ١ - نموذج التقييم بصافي القيمة الدفترية للشركة:

وهي تعني صافي ثروة الملاك التاريخية او بمعني محاسبي هو صافي قيمة حقوق المساهمين في الأصول بعد خصم وطرح أي التزامات او ديون أو خصوم على الشركة في لحظة التقييم. تعتمد هذه الطريقة على التكلفة التاريخية للأصول وتهمل القيمة الحقيقية والفعلية لتلك الأصول، حيث لا تراعي عوامل التغير السعري والتغيرات في الاسعار وتهمل القدرات الاقتصادية للشركة في النمو في المستقبل.

## ٢ - نموذج القيمة الدفترية المعدلة:

يتم من خلالها إعادة احتساب قيمة أصول الشركة باستخدام جداول محددة مسبقاً لتعديل قيمة الاصل دفترياً، أخذة في الاعتبار نسبة التغير السنوي لأسعار أصول تلك الشركة عند تاريخ شراء الأصل وحتى تاريخ التقييم، ومن ثم يتم احتساب صافي قيمة حقوق المساهمين بناء على ذلك. ويُعاب على تلك الطريقة انها لا تراعي ما يعرف باسم التقادم التكنولوجي للألات، وخصوصاً مع ما تتصف به معظم شركات قطاع الأعمال من تقادمها إنتاجياً وتكنولوجياً، بحيث تعطي قيمة غير موضوعية، كما تهمل قدرات النمو المستقبلي للشركة ولا تأخذها في الاعتبار.

## ٣ - نموذج القيمة الإستبدالية:

تقوم فكرة تلك الطريقة على تقدير تكلفة إنشاء شركة الآن بنفس خصائص الشركة محل التقييم، ومع عدم موضوعية الفرض الذي تقوم عليه هذه الطريقة وخصوصاً مع خصائص شركات القطاع العام التي مرت معظمها بظروف في نشأتها وتطور ملكيتها، وبالتالي تجعل من الصعب افتراض إعادة تأسيسها بنفس خصائصها، فإن هذه الطريقة تهمل أيضاً قدرات النمو للشركة، ويمكن حدوث خطأ في تقدير تكلفة التأسيس الحالية مع الاعتماد على العامل البشري في التقدير.

## ٤ - نموذج خصم التدفقات النقدية:

وتقوم تلك الطريقة على وضع فروض من خلالها يتم التنبؤ بالوضع المالي للشركة حتى نهاية أجل معين - قد يزيد علي ١٠ سنوات - يرتبط بالعمر الإنتاجي لأصول الشركة، وما يقترن بذلك من توقع نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي والوضع النقدي لها، ثم خصم صافي التدفقات النقدية المتوقعة للشركة بمعامل خصم يتم تقديره، ويراعي فيه معدلات فائدة الودائع الخالية من المخاطر - معدل التضخم - ومخاطر النشاط.

## ٥ - طريقة التقييم بمضاعف الربحية:

وفيها يتم تقدير قيمة السهم بالاعتماد على احتساب عائد السهم المتوقع عن سنة ويُضرب في مضاعف الربحية الساري لنفس الشركات المتداولة في بورصة الأوراق المالية والتي تمارس نفس النشاط. وتلك الطريقة تعتمد على عائد متوقع لسنة واحدة وتهمل قدرات النمو للشركة في السنوات القادمة، وتقوم على ظروف السوق القائمة والتي قد لا تكون معبرة بكفاءة عن الأسعار وتفترض كفاءة السوق، أي ان الشركات المتداولة ممثلة عن قطاعها الإنتاجي.

ويعاب على كلا من نموذج القيمة الدفترية ونموذج تكلفة الاستبدال انها لا تأخذ في الاعتبار فرص الربحية والنمو المستقبلي للشركة، وافترض ان مشتري الشركة يشتريها لوضعها التاريخي فقط، أخذاً في الاعتبار الوضع الحالي للشركة. كما ان تلك الطرق قد تعطي قيمةً مبالغاً فيها، بحيث لا تتناسب مع إمكانيات الربحية لبعض الشركات مثل الشركات العقارية، وقد تُعطي قيمةً أقل لبعضها الآخر لا تتجانس مع قدرات الربحية المرتفعة لتلك الشركات والتي تمارس نشاطاً خدمياً مثل البنوك كنتيجة لصغر حجم أصولها غالباً. في حين ان ما يميز نموذج خصم التدفقات النقدية عن أساليب التقييم الأخرى هي أنها تأخذ في اعتبارها الاحداث المستقبلية التي قد تؤثر على التدفقات النقدية للمنشآت الاقتصادية، كذلك ما يميز نموذج التقييم باستخدام مضاعف الربحية من أسهل طرق التقييم إذا توافرت البيانات عن المنشآت الاقتصادية المشابهة للمنشأة الاقتصادية محل التقييم.

## **References**

- Investment Valuation – University Edition – tools and techniques for determining the Value of any asset – Aswath Damodaren (2012).
- Financial Valuation – Applications and Models – Fourth Edition – James R. Hitchner (2017)
- Valuing A business – The Analysis and Appraisal of closely held companies – Fifth Edition- Shannon P. Pratt with Alina V. Niculita. (2008)
- A Practical Guide to Business Valuations for SMEs – Greg Hayes (2009)
- Understanding Business Valuation: A Practical Guide To Valuing Small and Medium sized Business – Fifth Edition – Gary R. Trugman (2017).